

وتذكر الثاني كما فضل الشئ غير مهور لكن جوزة بعضهم وقوله المتناسبه  
 اي نسبة هندسية وهي التي نسبتها اولها لثانيها كنسبة ثانياها للثاني  
 كالاربعة والثمانية والخمسة والاول نصف الثاني +  
 والثالث نصف الرابع ومن خاص تلك الاعداد انه اذا جعل احد الطرفين  
 وطحن الوسطين وقسمت الصحيح على المعلوم خرج المجهول وان  
 جعل احد الوسطين قسمت مطع الطرفين على الوسط المعلوم  
 خرج المجهول ايضا وتوجه ان الطرفين في هذا المثال الاربعة +  
 والعشرة والوسطين الثمانية والخمسة على طرف المعلوم وهو الاربعة  
 يخرج عشرة وهو المطلوب وان جعلت الخمسة احد الوسطين فاقسم  
 مطع الطرفين العشرة والاربعة على الوسط المعلوم وهو الثمانية  
 يخرج خمسة وهو المطلوب وقياسه ان يقال في المثال الاخير  
 الذي هو خروج وام واخت لابوين اولاد لا يخرج ان للزوج  
 ثلاثة من ثمانية وهما معلومان والتركة او يخرج القيراط  
 اربعة ويخرج عدد اربع وهو معلوم ايضا وحظ كل من الوترية  
 من التركة مجهول وهو العدد الثالث فقد جعل احد الوسطين  
 + والطرفان وهما ثلاثة الزوج والاربعة والعشرون عدد  
 التركة او يخرج القيراط اذا طحتهما حصل اثنان وسبعون  
 فانا قسمتها على الوسط المعلوم وهي الثمانية حصل تسعة  
 وهي نصيب الزوج وكذا الباقي وذلك ان نسبة اي بيان  
 الاعداد المتناسبه وحاصلها ان نصيب الوارث مما صح منه  
 المسئلة عددا اول وما صح منه المسئلة عددا ثاني والتركة  
 او يخرج القيراط عدد اربع ونصيب الوارث من التركة وهو المجهول  
 وهو العدد الثالث يصح المسئلة متعلق بمخروج  
 حال من ما وقوله الي تصح متعلق بنسبة وكذا يقال فيما  
 بعده واطرافه التصحيح للمسئلة من اضافة الصفة للمعروف  
 قوله

ما لا يمكن قسمته اي بالافراس وتخير كل نصيب على انفرادها واما  
 القسمة بالاجزاء السابقة بان يقال لهذا الثلث مثلا وهذا الربع فممكنة  
 المشهور اي من سدس وربع وغير ذلك كالنقد هو في  
 الاصل مصله نقداً الدرهم اي عرفت جيدها من مردتها نحو  
 صاير حقيقه عريفه في المنقود والنقد ما يعلم بالوزن او بالعد  
 قطعت ما بعد عليه من عطف العام على الخاص وان كان  
 باو او تمن الخ الفرق بين التمن والقيمة ان الاول ما تراضا  
 عليه المتبايعان والثاني ما يعرفه المقدم او يريد لو قال  
 فان اريد كان اوضح ان لم يظهر عطفه على ما قبله فان قلت هو  
 معطوف على ما لا يمكن قسمته قلنا هو في وبعده التفسير  
 بالماضي مثلا اي ردها او ثوبا لتأنيبه فيما لا يمكن قسمته  
 كعقد وعقاري واما الطريق المتقدمة قلنا ثاني فيه وهذا  
 ما للشم والصواب تأنيها فيما لا يمكن قسمته كعقد في المسئلة  
 المتقدمة انا ضربت ثلاثة الزوج والاخت في العبد ثلاثة  
 كضرب الثلاثة في الواحد واذا قسمت الثلاثة على الثمانية خرج  
 جزء والسهم ربع وتمن وهو لكل واحد من الاخت والزوج واذا  
 ضربت سهمي الام في العبد حصل اثنان فانا قسمتها على الثمانية  
 خرج جزء والسهم ربع وهو نصيب الام من الربع ومن اراد الخ ومنها  
 ان يقسم التركة او يخرج القيراط على ما صح منه المسئلة نحو  
 نصيب كل وارث في جزء السهم في المثال السابق تقسم الاربعة  
 والعشرين على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فنصيب الزوج  
 فيها بتسعة وهي نصيب من الاربعة والعشرين ولو ضربت نصيب الام  
 من الثمانية وهو اثنان في ثلاثة حصل ستة وهي نصيبها من الاربعة  
 والعشرين ومنها ان تقسم ما صح منه المسئلة على نصيب كل وارث  
 ثم اقس التركة على الخارج يحصل المطلوب فانا قسمت الثمانية على